الأمم المتحدة
A/HRC/51/4

الجمعية العامة

Distr.: General
12 July 2022
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية والخمسون
12 أيلول/سبتمبر – 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022
البند 4 من جدول الأعمال
حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير آلية التحقيق المستقلة لميانمار

موجز

هذه الوثيقة هي التقرير الرابع الذي تقدمه آلية التحقيق المستقلة لميانمار إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بالقرار 2/39 الصادر في 27 أيلول/سبتمبر 2018، ويشمل الأنشطة التي اضطلعت بها الآلية خلال الفترة من 16 حزيران/يونيه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022.

وفي آب/أغسطس 2022، ستكمل الآلية العام الثالث من عملها. وسيصادف شهر آب/أغسطس أيضاً ذكرى مرور خمس سنوات على عمليات التطهير التي وقعت في عام 2017 في ولاية راخين، والتي أدت إلى نزوح حوالي مليون شخص من الروهينغا. ومن مآسي الروهينغا وكل شعوب ميانمار أن التقدم المحرز في إنهاء حالة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة لا يزال محدوداً. وتواصل الآلية، المنشأة لتيسير جهود العدالة والمساءلة، جمع وتحليل قدر كبير من المعلومات عن أخطر الجرائم الدولية المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011، بما في ذلك الجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم التي تُرتكب ضد الأطفال وتلك التي تمسهم. وتشمل المعلومات التي جمعتها الآلية وحللتها حتى الآن أدلة تعزز استنتاجها في تقريرها السنوي السابق أن الجرائم ضد الإنسانية لا تزال تُرتكب بشكل منهجي في ميانمار. وعلاوةً على ذلك، تتضمن المعلومات أدلة على اشتداد العنف واستمراره وعلى وجود نزاعات مسلحة مختلفة داخل ميانمار.

ورغم التحديات المتزايدة، فقد اغتنمت الآلية الفرص المتاحة لمواصلة تعزيز أنشطتها في مجال جمع المعلومات وتحليلها، ولزيادة مستوى الأدلة القائمة على شهادات الشهود، وتعزيز القدرات المتخصصة، ونشر أحدث التكنولوجيات، وتعزيز التعاون مع طائفة من الجهات المعنية. وبعدما قدمت الآلية أكثر من 120 طلباً رسمياً للحصول على المعلومات والمساعدة وتعاونت مع حوالي 200 مصدر ومقدم للمعلومات، يضم سجلها الآن حوالي 000 000 3 مادة، منها مقابلات، ووثائق، وأشرطة فيديو، وصور فوتوغرافية، وصور مواقع جغرافية، ومواد مستمدة من وسائل التواصل الاجتماعي. وستيسر الأدلة التي جمعتها الآلية جهودها لإعداد ملفات تثبت ارتكاب جرائم دولية خطيرة تتعلق بالحوادث ذات الأولوية وبمن يتحمل القدر الأكبر من المسؤولية عن ارتكابها. وتهدف الآلية إلى تيسير العدالة لشعب ميانمار،

الرجاء إعادة الاستعمال

بما في ذلك في الإجراءات المباشَـرة أمام محكمة العدل الدولية، والتحقيقات الجارية أمام المحكمة الجنائية الدولية، والتحقيق الذي تُجريه السـلطات القضـائية الأرجنتينية وذلك الذي سـتضـطلع به هيئات قضـائية مختصة في المستقبل.

ولا تزال الآلية ثابتة في التزامها بالعمل مع جميع أطراف المجتمع الدولي، ولا سـيما الدول الأعضـاء في منطقة آسـيا والمحيط الهادئ، وذلك لإثبات قيمتها كمسـاهم فعال في العدالة والمسـاءلة عن أخطر الجرائم الدولية المرتكبة في ميانمار.

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة 4

ثانياً – النتائج الأولية المتعلقة بأحداث ما بعد الانقلاب 4

ثالثاً – التقدم المحرز في أنشطة الآلية 7

ألف – جمع المعلومات والأدلة ومعالجتها 7

باء – تحليل المعلومات وتبادلها 10

جيم – ترتيبات التعاون وطرائقه 11

دال – العمل مع الجهات المعنية ذات الصلة والتوعية العامة 13

رابعاً – الدعم التشغيلي والإداري 14

خامساً – التحديات ومجالات الدعم الإضافي 16

سادساً – خلاصة 17

أولاً- مقدمة

1- أنشأ مجلس حقوق الإنسان آلية التحقيق المستقلة لميانمار بموجب قراره 2/39 المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2018، وكلَّفها بجمع وتوحيد وحفظ وتحليل الأدلة على أخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011، وبإعداد ملفات لتيسير وتسريع عملية مباشرة إجراءات جنائية عادلة ومستقلة، وفقاً لمعايير القانون الدولي، أمام المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية. ورحبت الجمعية العامة بإنشاء الآلية في قرارها 264/73 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2018. ودعا المجلس، في قراره 26/43 المؤرخ 22 حزيران/يونيه 2020، الآلية على وجه التحديد إلى التعاون الوثيق والآني في التحقيقات التي ستجريها في المستقبل جهات منها المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية.

2- وتباشر الآلية الآن عملها بالكامل. وواصلت، منذ تقريرها السنوي الأخير، جمع أدلة جوهرية على الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في جميع أنحاء ميانمار منذ عام 2011، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد الروهينغا وتلك المرتكبة منذ استيلاء الجيش على السلطة في شباط/فبراير 2021. وتستعمل الآلية أحدث التكنولوجيات والأدوات والمنهجيات المبتكرة لإحراز التقدم في تحقيقاتها من أجل التغلب على ظروف عملها الصعبة والمعقدة.

3- ولا تزال الآلية تقدم إلى السلطات في ميانمار طلبات للتعاون معها بإطلاعها على المعلومات ذات الصلة ومنحها إمكانية الوصول إلى مسرح الجرائم وإلى الشهود المحتملين داخل البلد. وحتى الآن، لم يحظ أي من هذه الطلبات بأي رد. كما تواصل الآلية جهودها لتعزيز التعاون والعمل مع الدول المعنية، ولا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث يوجد الكثير من الأدلة والعديد من الشهود.

4- وسيصادف آب/أغسطس 2022 ذكرى مرور خمس سنوات على عمليات التطهير الذي تعرض له شعب الروهينغا في عام 2017. ولا يزال معظم الروهينغا الذين رُحِّلوا أو نزحوا قسراً حينها يقيمون في مخيمات للاجئين أو المشردين داخلياً. ورغم إعراب الروهينغا باستمرار عن رغبتهم في عودة آمنة وكريمة إلى مناطقهم، فمن الواضح أن عودتهم الطوعية تتوقف إلى حد كبير على ضمان المساءلة عن الفظائع المرتكبة ضدهم، بطرق منها مقاضاة من يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن تلك الجرائم. غير أن التقدم المحرز في إنهاء حالة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة عن الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في ميانمار لا يزال محدوداً. ويبين استمرار محنة الروهينغا والعنف في ميانمار أهمية دور الآلية في تيسير العدالة والمساءلة عن الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في ميانمار والمساهمة في ردع مخططات ارتكاب مزيد من الفظائع.

ثانياً- النتائج الأولية المتعلقة بأحداث ما بعد الانقلاب

5- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نقحت الآلية وأعادت معايرة أولوياتها في مجال التحقيق تبعاً للأحداث الجارية في ضوء المعلومات والأدلة الجديدة المهمة التي جمعتها وحللتها. وأخذت الآلية في الاعتبار التقارير والمعلومات التي جمعتها عن الجرائم الشديدة الخطورة والواسعة النطاق المرتكبة منذ استيلاء الجيش على السلطة في شباط/فبراير 2021. وبالتالي، وسَّعت الآلية جهودها لجمع وحفظ الأدلة المتعلقة بهذه الأحداث السريعة التطور، مع تعميق تحقيقاتها وتحليلاتها فيما يتعلق بالجرائم السابقة، ولا سيما المرتكبة في سياق "عمليات التطهير" التي وقعت في عامي 2016 و2017 في ولاية راخين. وتسترشد جميع تحقيقات الآلية بمسائل مواضيعية وشاملة، مثل التحقيق في الهياكل التنظيمية وتحليلها لتحديد المسؤولين عن جرائم محددة، والجرائم الجنسية والجنسانية، والجرائم التي تُرتكب ضد الأطفال وتلك التي تمسهم.

6- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتسع إلى حد كبير نطاق الجرائم الدولية المحتملة في ميانمار. وشكل ذلك تحدياً كبيراً للآلية بالنظر إلى مواردها المحدودة نسبياً. وتشكل الأحداث المحددة التي وقعت منذ استيلاء الجيش على السلطة في شباط/فبراير 2021، والتي جرى تحديدها جغرافياً وزمنياً، محوراً رئيسياً لتحقيقات الآلية في الوقت الراهن. وحظيت هذه الأحداث بالأولوية في التحقيق على أساس تقييم أولي لخطورة الجرائم المعنية، بما في ذلك نطاقها وطبيعتها وطريقة ارتكابها وأثرها على الضحايا؛ ودرجة مسؤولية الجناة المزعومين؛ وقوة الأدلة المتاحة؛ وأهمية الأولويات المواضيعية للآلية فيما يتعلق بالجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال؛ واحتمال إنشاء محكمة أو هيئة قضائية مختصة بالنظر في الجريمة (الجرائم) المعنية. وتطوَّر بالضرورة نطاقُ هذه التحقيقات ومجال أولوياتها بفعل الأحداث التي ما فتئت تنكشف وسيستمر هذا التطور.

7- وكما ورد في تقرير الآلية السنوي السابق، الذي استند إلى التقارير والأدلة المجمعة حتى ذلك الحين، توجد مؤشرات وافرة على ارتكاب جرائم في ميانمار، منذ استيلاء الجيش على السلطة في شباط/فبراير 2021، تشكل، بالنظر إلى نطاقها وطريقة ارتكابها، اعتداءً واسع النطاق ومنهجياً على السكان المدنيين[1]. وتشير الأدلة المتاحة إلى ارتكاب جرائم ضد الإنسانية تشمل القتل، والتعذيب، والترحيل والنقل القسري، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والاضطهاد، والسَّجن. وقد توسع النطاق الجغرافي للجرائم المحتملة منذ تقرير الآلية السنوي السابق. فبالإضافة إلى يانغون، وني بي تاو، وباغو، وماندالاي، وماغواي، وساغاينغ، ثمة تقارير موثوقة عن جرائم ارتُكِبت، ولا تزال تُرتكب، في ولايات تشين، وكايين، وكاياه، وأماكن أخرى.

8- وما فتئت تتنوع أيضاً طبيعة الجرائم المحتملة. فقد أعلن جيش ميانمار في 3 حزيران/يونيه 2022 أنه يعتزم تنفيذ حكم الإعدام الصادر عن محاكم عسكرية في حق أربعة أشخاص. ولم تكن أي من إجراءات المحاكمة علنية، وليست الأحكام متاحة للعموم. ومن السمات الأساسية للمحاكمة العادلة بموجب القانون الدولي أن تكون علنية قدر الإمكان، مع استثناءات قائمة على مبررات ضيقة النطاق قدر الإمكان، مثل اعتبارات الأمن القومي. غير أن فرض الأحكام على أساس إجراءات سرية يدل على ارتكاب جريمة السَّجن، وقد يشكل، في حالة الحكم بالإعدام، جريمة قتل يرتكبها علناً جهاز من أجهزة الحكومة.

9- وتشير المعلومات التي جمعتها الآلية في العام الماضي إلى استمرار واشتداد عدة نزاعات مسلحة على أراضي ميانمار. ويستلزم ذلك تطبيق القانون الدولي الإنساني ويُلزم جميع أطراف النزاعات بضمان امتثال قواتها لقوانين الحرب الواجبة التطبيق. ووفقاً للقانون الدولي العرفي، يتعلق الأمر بنزاع مسلح غير دولي كلما طال أمد العنف المسلح بين السلطات الحكومية والجماعات المسلحة المنظمة أو بين هذه الجماعات داخل الدولة[2]. وتلاحظ الآلية أن شدة العنف واستمراره ودرجة تنظيم الجماعات المسلحة التي تقاتل ضد قوات الأمن في ميانمار عوامل تستوفي على ما يبدو المعايير المحددة لوجود نزاع مسلح.

10- وتعكف الآلية أيضاً على جمع الأدلة على جرائم حرب محددة مرتكَبة في سياق تلك النزاعات المسلحة. وجُمعت المعلومات ويجري إعداد ملفات قضايا متعلقة بحوادث محددة من جرائم الحرب منها، على سبيل المثال لا الحصر، الهجمات المتعمدة على السكان المدنيين بصفة عامة، أو على مدنيين غير

(1) A/HRC/48/18، الفقرة 35.

(2) المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991، *المدعي العام ضد تاديتش*، القرار المتعلق بطلب الدفاع تقديم استئناف مؤقت بشأن الاختصاص، 2 تشرين الأول/أكتوبر 1995، الفقرة 70. والمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991، *المدعي العام ضد بوسكوسكي*، الحكم، 19 أيار/مايو 2010، الفقرة 21.

مشـاركين في الأعمال العدائية، والعنف المميت ضـد أشـخاص لا يشـاركون فعلياً في الأعمال العدائية، والاغتصـاب، والمعاملة القاسـية والتعذيب، وتنفيذ عمليات إعدام من دون حكم صـادر مسـبقاً عن محكمة منشـأة بصـفة قانونية، والأمر بتهجير السـكان المدنيين. وجمعت الآلية أدلة جوهرية على إحراق القرى والبلدات على نطاق واسع، وعلى عمليات القتل المحدد الأهداف أو العشوائي للمدنيين، وهي بصدد إعداد ملفات قضايا بشأن هذه الحوادث.

11- وفي إطار التحقيقات المحددة جغرافياً وزمنياً وبالإضـافة إليها، لا تزال الآلية تجمع وتحلّل الأدلة المتعلقة بالجرائم المتصلة بالاحتجاز. ويشمل ذلك حالات التوقيف العشوائي، والاحتجاز المطول من دون اتباع الإجراءات الملائمة للمحاكمة وفق الأصـول القانونية، وسـوء المعاملة والتعذيب أثناء الاحتجاز، بما في ذلك العنف الجنسـي، واسـتمرار الاحتجاز وفرض الأحكام على أسـاس إجراءات لا تتوافق مع الحقوق الأساسية المكفولة بموجب القانون الدولي.

12- وتواصـل الآلية، في إطار عملها لإعداد ملفات القضـايا بغرض إثبات ارتكاب جرائم محددة، جهودها لتحديد المسـؤولين جنائياً عن تلك الجرائم. وتطبق الآلية في تحديد هوية هؤلاء الأشـخاص مبادئَ المسؤولية الجنائية الراسخة في القانون الجنائي الدولي. والآلية مستعدة، في إطار تنفيذ ولايتها واختصاصاتها، للنظر في أي طلبات تقدمها السلطات المختصة لتبادل المعلومات بشأن أفراد محددين قد يكونون متورطين في جرائم داخل ميانمار، أو أي حوادث قد تكتسي أهمية في التحقيق بالنسبة لهذه السلطات.

الجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم التي تُرتكب ضد الأطفال وتلك التي تمسهم

13- كما يرد أعلاه، يشمل نطاق تحقيقات الآلية الجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم التي تُرتكب ضد الأطفال وتلك التي تمسهم. ومما يعوق كذلك التحقيقَ في هذه الجرائم، الذي قد يشكل تحدياً حتى في ظل الظروف المثالية، عدمُ إمكانية الوصـول مباشـرةً إلى أراضـي ميانمار وغيرها من المواقع التي يوجد فيها ضحايا هذه الجرائم والشهود عليها.

14- ورغم هذه العوائق، فقد جمعت الآلية منذ استيلاء الجيش على السلطة في 1 شباط/فبراير 2021 معلومات عن ارتكاب جرائم جنسية وجنسانية ضد نساء وفتيات ورجال وفتيان وأفراد من جماعة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، منها جرائم ارتكبها أفراد قوات الأمن. وتشـير هذه المعلومات إلى أن النزاعات المسـتمرة في ميانمار أثرت بشـدة على النسـاء والأطفال وأفراد جماعة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسـي ومغايري الهوية الجنسـانية وحاملي صـفات الجنسـين في ميانمار وأدت إلى تفاقم وضـعهم المتسـم أصـلاً بالضـعف. وجمعت الآلية أيضـاً معلومات عن تعرض أطفال في ميانمار للقتل، والتعذيب، ولإصابات خطيرة، وللاحتجاز التعسفي، عوض آبائهم في بعض الحالات، وللعنف الجنسـي والجنسـاني، وعن خضـوعهم للتجنيد والتدريب من قبل قوات الأمن والجماعات المسـلحة. وهذه الجرائم من أخطر الجرائم الدولية، التي يوجد أيضـاً تاريخياً نقص في الإبلاغ عنها أو التحقيق فيها، ويسـتدعي التحقيق فيها ومقاضـاة مرتكبيها في نهاية المطاف توعية محددة الأهداف وجهداً جماعياً وخبرات مكرسة.

15- ويتطلب الحصـول على شـهادات ضـحايا هذه الجرائم اتباع نهج يراعي مشـاعرهم، ويُسـتحسـن إجراء المقابلات معهم شخصياً. وحتى تفي الآلية بولايتها المتمثلة في جمع الأدلة على هذه الجرائم، يجب أن تتاح لها الفرصة لدخول الإقليم الذي يوجد فيه ضحايا الجرائم الدولية الخطيرة، بما فيها الجرائم الجنسية والجنسانية، أو الضحايا من الأطفال.

ثالثاً- التقدم المحرز في أنشطة الآلية

16- واصلت الآلية، تماشياً مع استراتيجيتها المبينة في تقريرها السنوي السابق المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، توسيع نطاق جمع المعلومات والأدلة وتحليلها، وزيادة كَمِّ الأدلة والوثائق التحليلية المتاحة لتقاسمها مع المحاكم والهيئات القضائية، والمضي قدماً في وضع أطر للتعاون مع مقدمي المعلومات والمساعدة الجدد، وإبراز دور الآلية وتعزيز فهم الجهات المعنية لولايتها، ولا سيما مجموعات الشهود والضحايا. ورغم استمرار آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في عام 2021 ومطلع عام 2022، فقد أحرزت الآلية تقدماً مهماً في مجالات متعددة.

ألف- جمع المعلومات والأدلة ومعالجتها

17- وفقاً لمبدأي الحياد والسرية، واصلت الآلية، في إطار ولايتها، جمع المعلومات والأدلة المتعلقة بجميع الحالات والحوادث والأشخاص والكيانات. واسترشدت الآلية أيضاً في أنشطتها لجمع المعلومات بالدروس المستفادة والممارسات الفضلى المحددة من خلال إجراء تقييمٍ داخلي لاستراتيجيتها لجمع المعلومات. وتماشياً مع هذه النتائج، اعتمدت الآلية نهجاً متعدد المستويات لجمع الأدلة، يركز على المعلومات والأدلة المتعلقة بالحالات والحوادث ذات الأولوية، والمعلومات السياقية والعامة ذات الصلة بميانمار، والمعلومات المتعلقة بمن يُشتبه في ارتكابهم جرائم من أفراد محددين وجماعات وهياكل محددة.

18- وتطبق الآلية نهجاً محدد الأهداف في طلب المعلومات والأدلة وتلقيها. وتسعى إلى الحصول على المعلومات والأدلة من طائفة واسعة من الجهات، بما فيها منظمات المجتمع المدني وهيئات التوثيق، والسلطات الوطنية، وكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والكيانات التجارية، وفرادى المصادر والشهود. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الآلية أكثر من مائة طلب رسمي للحصول على معلومات إلى مجموعة متنوعة من هذه الكيانات والأفراد. وأفضت هذه الطلبات إلى جمع مجموعة واسعة ومتنوعة من المعلومات والأدلة المتصلة بتحقيقاتها الجارية. واستكمالاً لهذا النهج المحدد الأهداف، تواصل الآلية جمع المعلومات المفتوحة المصدر المتاحة للعموم لإثراء سجلها الضخم من الأدلة. وحتى الآن، جمعت الآلية وعالجت حوالي ثلاثة ملايين مادة، منها وثائق، وصور فوتوغرافية، وأشرطة فيديو، وصور مواقع جغرافية، وإفادات شهود، ومواد مفتوحة المصدر، قد تتقاسمها مع جهات أخرى. ويضم سجل المعلومات المجمعة حتى الآن أكثر من 000 700 وثيقة باللغة الميانمارية (البورمية)، يقدر مجموع صفحاتها بأكثر من 12 مليون صفحة.

19- ويضم السجل المجمع أيضاً مجموعة كبيرة من البيانات المستقاة من مجموعة متنوعة من المصادر، منها وسائل التواصل الاجتماعي وفئات أخرى من مؤسسات الأعمال التجارية، وكذلك من مجموعة من الجهات الفاعلة المكرسة في مجال التوثيق التي تحدد أو تجمع البيانات المتعلقة بالأحداث المهمة في ميانمار. والآلية بصدد إدماج مجموعات البيانات الكبيرة هذه في نظامها الحديث لإدارة المعلومات المخزنة إلكترونياً من أجل مواصلة معالجتها وتحليلها. ويجري تحليلها أيضاً لتحديد أو إيجاد فرص إضافية للتحقيق ولدعم تقييماتها الأولية بشأن ارتكاب جرائم دولية خطيرة وغيرها من انتهاكات القانون الدولي وبشأن مسؤولية الأفراد عن ارتكاب هذه الجرائم.

الرصد المستمر للتطورات ذات الصلة في ميانمار

20- بما أن ولاية الآلية مستمرة، فهي لا تزال تقوم برصد آني لما يحدث في ميانمار من تطورات قد تشكل جرائم دولية خطيرة أو انتهاكات للقانون الدولي. ومنذ استيلاء الجيش على السلطة في 1 شباط/

فبراير 2021، تزايد بشكل هائل عدد الاتصالات التي تلقتها الآلية من أفراد ومنظمات بغرض إطلاعها على معلومات بشأن الجرائم الدولية الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان المزعومة في ميانمار. واستمرت الاتصالات من هذا النوع طوال عام 2022. وزادت إلى حد كبير كمية المعلومات الواردة، والأهم من ذلك، قيمتها الإثباتية، أي مستوى مساعدتها في إثبات ارتكاب جرائم دولية خطيرة أو في تحديد هوية المسؤولين عن ارتكابها. وتعرب الآلية عن امتنانها البالغ للعديد من الأفراد الذين قدموا هذه المعلومات، معرضين بذلك سلامتهم وأمنهم لخطر كبير في كثير من الحالات. وتواصل الآلية الإدماج التام للمعلومات المقدمة إليها من خلال هذه الاتصالات في منصاتها لمعالجة وتحليل المعلومات. وبفضل هذه الاتصالات، جمعت الآلية كماً هائلاً من المواد، بما في ذلك أشرطة فيديو، وصور فوتوغرافية، ووثائق قد تدل على وقوع جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ارتكبها أفراد مختلفون في جميع أنحاء ميانمار منذ شباط/فبراير 2021.

21- ولا تزال الآلية ترصد أيضاً بنشاط الحالة في ولاية راخين. ويشمل ذلك ظروف الروهينغا الذين لا يزالون في ولاية راخين. وعلى وجه التحديد، تتابع الآلية عن كثب تقارير عن تزايد حالات تقييد حرية التنقل إلى جانب زيادة كبيرة في حالات توقيف الروهينغا واحتجازهم في العام الماضي. وترصد الآلية كذلك الأثر الذي خلفته الاشتباكات والتوترات بين جيش ميانمار وجيش أراكان على السكان المدنيين في ولاية راخين.

تعزيز القدرات المتخصصة

22- تطَلَّب الحجم غير المسبوق من المعلومات التي حددتها الآلية وجمعتها بشأن الأحداث التي وقعت في ميانمار تأمين موارد إضافية وقدرات متخصصة من خلال دعم الموارد الخارجة عن الميزانية. ويشمل ذلك القدرات في مجال جمع وتحليل المعلومات والأدلة المستمدة من المصادر المفتوحة، مثل وسائل التواصل الاجتماعي، وأشرطة الفيديو، والصور الفوتوغرافية، وصور المواقع الجغرافية المتاحة للعموم على شبكة الإنترنت، وكذلك في مجال جمع واستعراض المعلومات ذات الطابع المواضيعي أو المتخصص، مثل المعلومات المالية. وعندما تُجمع المعلومات المفتوحة المصدر، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، ويتحقق منها الخبراء ويحللونها، يتزايد الاعتراف بها كشكل من أدلة الإثبات في الإجراءات الجنائية. وعلاوةً على ذلك، تساعد هذه المعلومات في التعويض جزئياً عن عدم قدرة الآلية على الوصول إلى الأراضي التي ارتُكبت ولا تزال تُرتكب فيها الجرائم.

23- وفي العام الماضي، كلفت الآلية أيضاً عدداً من الخبراء في مجالي التاريخ والثقافة بإعداد تقارير مواضيعية مركزة عن مختلف الجماعات الإثنية في ميانمار. ويمكن تقاسم هذه التقارير، التي من شأنها أن تزيد ترسيخ فهم الآلية لتاريخ ميانمار ووعيها بثقافتها وأن تثري أنشطة التحقيق التي تضطلع بها الآلية، مع السلطات القضائية التي تطلبها.

تعزيز العمل مع الشهود

24- رغم التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19، فقد كثفت الآلية جهودها لجمع الأدلة القائمة على شهادات الشهود وعززت إلى حد كبير عملها مع الشهود خلال العام الماضي. فقد أجرت الآلية العديد من التحريات والمقابلات مع مجموعة من الشهود، بمن فيهم أفراد لديهم معلومات سياقية ومعلومات عامة وشهود "مطلعين" لديهم معرفة دقيقة ومباشرة بهياكل مختلف المنظمات المعنية وعملياتها. وباستخدام أساليب اتصال آمنة، جمعت الآلية كمّاً هائلاً من الوثائق والملفات السمعية والبصرية من هؤلاء الشهود وحفظته.

25- وأوفدت الآلية أيضاً بعثات تحقيق لإجراء مقابلات شخصية في أراضي الدول الأعضاء. وتساعد التفاعلات المباشرة على بناء الثقة بين الشخص الذي يجري المقابلة والشاهد المعني، مما ييسر

أفضل وضع ممكن للشاهد لكي يتكلم بصراحة ويسمحُ للآلية بالتأكد من أن الشاهد لا يخضع لأي إكراه أو تأثير، ويضمن بالتالي نزاهة المقابلة وسريتها. وتشكل المقابلات الشخصية التي تفضي إلى إفادات موقعة إلى حد بعيد أفضل وسيلة للحصول على أوفى المعلومات وأكثرها موثوقية وإثباتاً للوقائع، ولضمان مقبوليتها على أوسع نطاق في إجراءات المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية والإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، تعترف الآلية مع التقدير بالدعم الذي قدمته السلطات الوطنية ذات الصلة وغيرها من الجهات المعنية لأنشطتها في مجال التحقيق.

26- وواصلت الآلية بذل كل الجهود الممكنة لضمان إجراء المقابلات مع الشهود وغيرهم من مقدمي المعلومات بطريقة تكفل سلامة الأشخاص المعنيين وموظفي الآلية وأمنهم، وصون سرية أي معلومات حساسة يجري جمعها. ولتحديد الشهود المحتملين، تواصل الآلية إجراء تقييم دقيق لكل فرد، مع مراعاة مختلف العوامل، مثل الأهمية المحتملة لشهادة الفرد، وسلامته وأمنه، واحتمال تعرضه للصدمة مجدداً.

تعزيز الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني

27- واصلت الآلية تعزيز مجموعة أدواتها في مجال تكنولوجيا المعلومات لتيسير جمع الأدلة والمعلومات ومعالجة سجلها المتنامي منها وتحليله. والزيادة المطردة لسعة التخزين الرقمي ضرورية لاستيعاب الكميات الكبيرة من المعلومات المجمعة. وواصلت الآلية أيضاً تحسين نظامها لإدارة المعلومات المخزنة إلكترونياً تماشياً مع معايير الأمم المتحدة وأفضل الممارسات في هذا المجال. ويوفر النظام عملية شاملة ومتكاملة كلياً لتسجيل الأدلة ومعالجتها واستعراضها، والتعامل مع جميع مقدمي المعلومات والشهود، والتخطيط لإدارة القضايا، وتتبع جميع المعلومات التي تتقاسمها الآلية مع أطراف ثالثة. غير أنه تنشأ باستمرار تحديات جديدة مع استمرار تطور مشهد المعلومات الرقمية ونمو ما تجمعه الآلية من معلومات. ولذلك، لا تتصدى الآلية للتحديات الجديدة فحسب، بل تتبنى رؤية استشرافية في نهجها، بهدف إدماج أحدث الحلول المتطورة في عملها لإدارة وتحليل المواد الرقمية الآن وفي المستقبل.

28- وتستكشف الآلية أيضاً جدوى استخدام برمجيات الترجمة الآلية لترجمة المواد الرئيسية إلى الإنكليزية لأغراض تحليل المعلومات داخلياً وإلى لغات الهيئات القضائية المختصة الراغبة في استخدام هذه المواد. وبالنظر إلى ارتفاع تكلفة الترجمة البشرية ومحدودية القدرات المتاحة في هذا المجال، فإن الآلية تعكف حالياً على اختبار برمجيات الترجمة ذات القدرة على التعلم الآلي. وعلاوةً على ذلك، ولعدم وجود برمجيات للترجمة الآلية للغة الميانمارية (البورمية)، تسعى الآلية إلى تطوير هذه القدرة لتيسير ترجمة ملايين المواد المجمعة المتاحة باللغة الميانمارية (البورمية).

29- ومن أولويات الآلية حماية نظامها ومعداتها وأدواتها لتخزين المعلومات. ويساهم ذلك أيضاً في حماية موظفيها، وعلى وجه الخصوص، من تعمل معهم من أفراد ومنظمات. وواصلت الآلية صقل منهجياتها وعملياتها المتعلقة بأمن المعلومات والأمن السيبراني، مع ضمان سلامة الأدلة وسلسلة المسؤولية المطلوبة. وفي الوقت ذاته، لا تزال الآلية تدرك تماماً تحديات الأمن السيبراني، سواء من حيث المراقبة الرقمية أو الأخطار المحتملة على نظم المعلومات والاتصالات الخاصة بها. وحافظت الآلية على مستوى عالٍ من اليقظة في هذا الصدد، حيث نفذت، حسب الاقتضاء، تدابير وقائية واحترازية إضافية. وتطور إطارها للأمن السيبراني من خلال التدريب المستمر والمبادرات الداخلية التي تضمن قدرة النظم الإلكترونية والموظفين على مقاومة الهجمات السيبرانية والتصدي لها. ويجري وضع تدابير للأمن السيبراني وتنفيذها في مرحلة إرساء أسس جميع النظم الجديدة لتكنولوجيا المعلومات قبل تشغيلها.

باء - تحليل المعلومات وتبادلها

30- تواصل الآلية كفالة مواكبة عملها التحليلي لسجلها الضخم والمتنامي من المعلومات والأدلة. وحتى الآن، أعدت الآلية أكثر من 67 مجموعة أدلة مدعمة بالمعلومات والتحليلات المتاحة لتقاسمها مع السلطات المعنية، وذلك باستخدام التكنولوجيا لتعزيز أساليبها ومنتجاتها التحليلية. وعلى وجه التحديد، تطور الآلية قدراتها التكنولوجية في عدة مجالات أساسية، منها الترجمة بمساعدة الحاسوب وحلول الرؤية الحاسوبية وإدارة السياقات، واستكشاف واستخلاص الأنماط والصلات في كميات كبيرة من البيانات لتحليل ملفات الوسائط الرقمية وصور المواقع الجغرافية وتصنيفها وإدارتها. وستدمج الآلية هذه الأدوات في قاعدة بيانات قوية قادرة على معالجة الكميات الكبيرة من البيانات المجمعة، وستستخدمها لتوفير معلومات يمكن اتخاذ إجراءات على أساسها لتعزيز أنشطتها في مجال تحليل البيانات وتبادلها.

تحليل المعلومات والأدلة

31- حددت الآلية مجالات ومنهجيات جديدة لإجراء تحليلات دقيقة ومجدية للكم الهائل من المعلومات التي جمعتها. وتؤدي هذه التحليلات وظيفة مزدوجة: إرشاد تحقيقات الآلية الجارية ودفعها إلى الأمام، وإعداد تقارير تحليلية يمكن تقاسمها مع الهيئات القضائية التي تطلبها. وتحدّد مجالات التحليل في إطار الحالات والحوادث التي حددتها الآلية وتغطي النطاق الزمني الكامل لولايتها من عام 2011 إلى يومنا هذا، وكذلك في إطار المجالات الشاملة أو السياقية أو المواضيعية.

32- ويشمل ذلك تحليل المعلومات الواردة في وسائل التواصل الاجتماعي وفي الاتصالات، والهياكل العسكرية وسلاسل القيادة، والهياكل المالية والصلات بين الأشخاص والجماعات المعنية، وتقنيات التحليل الرقمي، بما في ذلك التحديد الجغرافي للمواقع المهمة. وأدى تعزيز الخبرات في جمع وتحليل المعلومات المفتوحة المصدر والمعلومات المالية في العام الماضي دوراً مهماً في تعزيز النتائج التحليلية. وعززت الآلية أيضاً قدراتها في مجال ترجمة لغة الروهينغا واستعراض الأدلة، وهو ما شكل مسألة حيوية في تحليل الكميات الهائلة من المواد السمعية - البصرية المنتَجة خلال وعقب عمليات التطهير التي وقعت في عام 2017 في ولاية راخين. ويتيح توافر الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو الآنية الملتقطة خلال عمليات التطهير، إلى جانب صور المواقع الجغرافية، إمكانية تحديد أماكن وقوعها والتحقق من الأدلة.

33- ويمتد نطاق التزام الآلية بتطبيق التكنولوجيات المتطورة في تحقيقاتها ليشمل منتجاتها التحليلية. وقد استثمرت الآلية في برمجيات رائدة عالمياً قادرة على إجراء تحليلات متقدمة لمجموعات منظمة من البيانات، وهي بصدد إعداد خصائص منصة داخلية لاستعراض الأدلة وتحليل الثغرات والتصنيف القانوني. وواصلت الآلية أيضاً عملها فيما يتعلق بأداة متكاملة لرسم الخرائط تدمج المعلومات والأدلة، بما فيها صور المواقع الجغرافية والصور الفوتوغرافية وأشرطة الفيديو والمعلومات المستمدة من شهادات الشهود، في منصة سحابية آمنة يمكنها أن تثبت جغرافياً وزمنياً الأدلة المتعلقة بارتكاب الجرائم. وفي الوقت ذاته، باشرت الآلية مشروع رؤية حاسوبية لتطوير برمجيات قادرة على تعزيز التحليل البشري عن طريق استخلاص معلومات مجدية من مجموعة كبيرة من الأدلة، وبخاصة فيما يتعلق بالكشف والتصنيف التلقائيْن للصور وأشرطة الفيديو.

34- وتهدف الآلية، لدى وضع تصور لهذه المنتجات التحليلية، إلى تلبية احتياجات الهيئات القضائية التي تطلبها، مع مراعاة الانطباعات بشأن أنواع محددة من المنتجات التحليلية الأفيد للهيئات القضائية أو المؤسسات التي تتبادل معها الآلية المعلومات.

تبادل المعلومات والأدلة مع الكيانات والهيئات القضائية ذات الصلة

35- واصلت الآلية زيادة كمّ المعلومات والأدلة التي يمكن تقاسمها من أجل استخدامها في المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية والإقليمية والدولية التي تريد أو تستطيع محاسبة الأشخاص على الجرائم التي تندرج في نطاق ولاية الآلية. وخلال العام الماضي، تبادلت الآلية صور مواقع جغرافية وأدلة وثائقية ومتصلة بشهادات شهود مع هيئات قضائية طلبتها. وفي الوقت ذاته، أرسى ذلك أيضاً الأساس لزيادة مستوى تبادل المعلومات في الأعوام القادمة. ولتيسير عملية تبادل المعلومات، عقدت الآلية عدداً من الاجتماعات وجلسات العمل مع الهيئات الشريكة المعنية لتحسين فهم النطاق المحدد لتحقيقاتها أو إجراءاتها والقواعد الإجرائية المنطبقة في مجالات اختصاصاتها فيما يتعلق بمقبولية مختلف أنواع الأدلة وقيمتها، ومناقشة أفضل السبل التي تمكّن الآلية من توفير المعلومات الإثباتية ذات الصلة لدعم الإجراءات القضائية ذات الصلة.

36- واستكشفت الآلية أيضاً سبلاً أخرى للتنسيق مع الهيئات الشريكة المعنية التي تُجري أيضاً تحقيقات مستقلة، وذلك على وجه الخصوص، لضمان عدم اتصال هيئات قضائية متعددة بالضحايا والشهود الضعاف أو المعرضين لخطر شديد لإجراء مقابلات معهم. ويكتسي هذا الأمر أهمية بارزة على وجه الخصوص فيما يتعلق بالتحقيقات والإجراءات القضائية المتزامنة المتعلقة بالجرائم المزعومة ضد الروهينغا. وصقلت الآلية أيضاً منهجياتها للحصول على موافقة الشهود المستنيرة على تبادل التحريات بشأنهم وإفاداتهم والأدلة ذات الصلة مع هيئات أخرى. ويشمل ذلك تقديم معلومات واضحة بشأن إمكانية استخدام وكشف المعلومات التي يقدمونها في الهيئات القضائية التي تطلبها. وبالموازاة مع ذلك، وضعت الآلية الصيغة النهائية لإجراءاتها الداخلية لتأمين تبادل المواد مع الهيئات القضائية التي تطلبها.

37- وبالنظر إلى مختلف التحقيقات أو الإجراءات القضائية المتزامنة الجارية حالياً فيما يتعلق بوضع الروهينغا، فقد واصلت الآلية ضمان التعاون الوثيق والآني مع المحكمة الجنائية الدولية والإجراءات أمام محكمة العدل الدولية. وتعاونت الآلية أيضاً مع السلطات القضائية في الأرجنتين لدعم التحقيق الذي تجريه في الجرائم المرتكبة ضد الروهينغا استناداً إلى الولاية القضائية العالمية. ولا تزال الآلية تتبادل مع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية المعلومات ذات الصلة بالتحقيق الذي يجريه في الجرائم المزعومة ضد الروهينغا، وتواصل تحديد المزيد من الفرص لتبادل معلومات في هذا الصدد، تشمل المواد المتعلقة بشهادات الشهود والمواد السمعية - البصرية والوثائقية، وكذلك المنتجات التحليلية وتقارير الخبراء. وفي قضية *غامبيا ضد ميانمار*، تنظر محكمة العدل الدولية حالياً في دعوى غامبيا التي تدعي أن ميانمار تنتهك التزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وتواصل الآلية تبادل المواد ذات الصلة مع أطراف القضية، بعد ضمانها الحصول على موافقة مقدم (مقدمي) المعلومات والتأكد من أن ذلك لن يؤثر على أمن المعنيين بالمواد المقدمة أو حقهم في الخصوصية.

جيم- ترتيبات التعاون وطرائقه

38- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كثفت الآلية جهودها للعمل مع مجموعة متنوعة من الكيانات والجهات الفاعلة ذات الصلة لوضع ترتيباتٍ وأطرٍ أو طرائق للتعاون لتيسير تنفيذ ولايتها. وعملت الآلية بنشاط ووضعت ترتيبات مع شبكة كبيرة من الجهات الفاعلة، تضم حوالي 200 هيئة من منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الأعمال التجارية والسلطات الوطنية والمنظمات الدولية وكيانات الأمم المتحدة لتيسير جمع المعلومات وحفظها وتخزينها. ووضعت الآلية معظم هذه الترتيبات مع منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة في مجال التوثيق، التي لا تزال تشكل مصدراً أساسياً للمعلومات والأدلة المتعلقة بالجرائم المرتكبة في ميانمار.

39- وشكّل استئناف الجلسات الحضورية للحوار الرفيع المستوى والمشاورات مع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات الفاعلة أولوية حاسمة بالنسبة للآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبينما استمرت الاتصالات الافتراضية، كان العمل في إطار اجتماعات حضورية، ولا سيما مع الدول الأعضاء، ضرورياً لتمكين الآلية من إجراء المفاوضات الجدية والمتعددة المستويات اللازمة لتعزيز التعاون حتى يتسنى لها جمع الأدلة وإجراء المقابلات مع الشهود في أقاليم تلك الدول.

40- ولا تزال الآلية تلتمس تعاون سلطات ميانمار من أجل الوصول إلى الشهود والضحايا ومصادر المعلومات الأخرى، وإلى أماكن وقوع الجرائم المزعومة. فقد قدمت الآلية إلى سلطات ميانمار عشرة طلبات، لتمكينها من الوصول إلى إقليم ميانمار والحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الحكومة أو قوات الأمن. وعلى سبيل المثال، طلبت الآلية معلومات عن الأهداف والإصابات فيما يتعلق بالهجمات المزعومة التي نفذها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان في 25 آب/أغسطس 2017، والتي أفادت سلطات ميانمار بأنها السبب المباشر لعمليات التطهير التي وقعت في عام 2017. وطلبت الآلية الوصول إلى السجون وأماكن الاحتجاز، وكذلك المناطق التي تأوي المشردين داخلياً في ولاية راخين. وطلبت الآلية أيضاً إلى سلطات ميانمار أن تقدم التقرير الكامل للجنة التحقيق المستقلة في الأحداث التي وقعت في ولاية راخين، حيث لم تُنشر حتى الآن سوى معلومات موجزة. كما طلبت الآلية معلومات عن هويات الأشخاص المحتجزين منذ استيلاء الجيش على السلطة في 1 شباط/فبراير 2021، وعن التهم الموجهة إليهم ونتائج أي إجراءات قضائية في هذا الصدد. ولم ترُد سلطات ميانمار على هذه الطلبات ولم تتلق الآلية أيَّ معلومات بشأن هذه المسائل.

41- وستواصل الآلية التواصل مع سلطات ميانمار الحالية والتماس المعلومات منها، تماشياً مع قرارات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة ذات الصلة التي تدعو ميانمار إلى التعاون والعمل بجدية مع الآلية، بطرق منها منحها إمكانية الاضطلاع من دون عوائق بأنشطتها. وستواصل الآلية أيضاً التماس المعلومات من جميع الأطراف ذات الصلة بشأن الجرائم الدولية المحتملة المرتكبة في ميانمار. وتسعى الآلية إلى الحصول على معلومات تُجرم أو تُبرئ الأشخاص المعنيين فيما يتعلق بالجرائم الدولية الخطيرة التي تندرج في نطاق ولايتها.

42- وواصلت الآلية جهودها لترسيخ التعاون والعمل مع الدول الأعضاء الأخرى، ولا سيما داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لتمكينها من الاضطلاع بأنشطتها في مجال جمع المعلومات وإجراء مقابلات مع الشهود في أقاليم تلك الدول، حيث يوجد الكثير من الأدلة والعديد من الشهود. وحتى الآن، أنشأت الآلية عدة أطر للتعاون مع الدول الأعضاء لتمكينها من الاضطلاع بأنشطة التحقيق في أقاليمها وتوفير الخدمات المتخصصة والدعم اللوجستي. وأعاد مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة مراراً تأكيد دور هذا التعاون المحوري في تنفيذ الآلية ولايتها بفعالية وكفاءة. ولن تتمكن الآلية إلا بهذا التعاون من الوصول إلى شهود قيمين ومن جمع أدلة قائمة على شهادات الشهود تستوفي معيار الإثبات الصارم المطلوب في الإجراءات الجنائية، وذلك بطريقة تكفل أمن الشهود وخصوصيتهم. وتعاون الدول الأعضاء ضروري أيضاً لتيسير حماية الشهود ودعمهم ومنع تعرضهم لأي أعمال انتقامية بسبب تعاونهم مع الآلية.

43- وكانت المناقشات مع عدة دول بشأن الكيفية التي يمكن بها للآلية الوصول إلى أراضيها من أجل الاضطلاع بالأنشطة المنوطة بها بطيئة. وقد أثر ذلك إلى حد كبير على قدرة الآلية على الحصول على إفادات موقعة ممن شهدوا أو عاشوا أحداثاً ذات صلة تثبت ارتكاب الجرائم الدولية الخطيرة. وتشكل إفادات الشهود الموقعة المفصلة التي يحصل عليها في مقابلات مباشرة محققون مدربون ومتمرسون مواد حاسمة تهدف الآلية إلى تقاسمها مع الهيئات القضائية، حتى يتوافر لها أفضل الأدلة المتاحة في بحثها عن الحقيقة. ولأن تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية والسلطات القضائية الأرجنتينية جارية وإجراءات

محكمة العدل الدولية متقدمة جداً، فلدى الآلية وقت محدود لجمع الأدلة وتحليلها بغرض تقاسمها مع هذه المؤسسات. وعليه، ستضاعف الآلية جهودها للحصول على إذن من جميع الدول المعنية للتعاون اللازم من أجل الوفاء بولايتها.

44- وتقدر الآلية تقديراً عالياً التعاون والتنسيق مع مجموعة متنوعة من كيانات الأمم المتحدة، سواء في مقارها أو في مكاتبها الميدانية ذات الصلة. وما فتئت الآلية تتشاور بانتظام مع مختلف كيانات الأمم المتحدة بشأن الحالة في ميانمار وتستفيد من معارفها وخبراتها ذات الصلة والمفيدة لعمليات الآلية. كما استفادت الآلية من خدمات الدعم العام التي تقدمها الأمانة العامة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، سواء في المقر أو في الميدان، بما في ذلك فيما يتعلق بالاحتياجات الأمنية والدعم اللوجستي. وستواصل الآلية أيضاً جهودها الرامية إلى التماس تعاون الجهات الفاعلة الأخرى في الأمم المتحدة التي لم تستجب بعد لطلبات المساعدة التي قدمتها إليها.

45- وتواصل الآلية، بعدما بلغت عملياتها وأطر سياساتها مرحلة النضج، التشاور مع المحاكم الدولية وغيرها من آليات المساءلة الدولية للتعلم من تجاربها وأفضل ممارساتها، بما يتماشى مع ولاية كل منها. وتنسق الآلية عن كثب مع هذه الكيانات في المجالات التي تحظى بالاهتمام المشترك، بما في ذلك تدريب الموظفين، والتعاون القانوني، ونظم تكنولوجيا المعلومات، وإدارة البيانات.

دال- العمل مع الجهات المعنية ذات الصلة والتوعية العامة

46- يشكل الاتصال بالضحايا والناجين وجماعات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى أولوية بالنسبة للآلية من أجل زيادة الوعي بولايتها المعقدة، وتوضيح أساليب عملها وما يمكن وما لا يمكن توقعه من جهودها. وتبذل الآلية قصارى جهدها للاتصال بالعديد من المجتمعات المحلية المتنوعة التي لها مصلحة في عملها، وساعدت الاتصالات المنتظمة من خلال القنوات العامة والسرية، على حد سواء، في إقامة علاقات تعاون جديرة بالثقة وفي الحفاظ عليها وتعزيز الحوارات الجارية.

47- وبعد تخفيف القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19، تمكنت الآلية من استئناف أنشطة التوعية المباشِرة. وتجدر الإشارة إلى أن وفداً بقيادة رئيس الآلية سافر إلى بنغلاديش في أيار/مايو 2022 لأول مرة منذ أواخر عام 2019. وبالإضافة إلى الاجتماع مع السلطات الحكومية لمناقشة تعاون البلد المستمر مع الآلية، عقد رئيس الآلية عدة جلسات تحاور مع أكثر من 150 ممثلاً لشعب الروهينغا في كوكس بزار، بما في ذلك منظمات نسائية، لزيادة الوعي بغرض الآلية وأساليب عملها. كما التقى الوفد بمنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، وأجرى رئيس الآلية مقابلة مع إذاعة تبث برامجها بلغة الروهينغا يوجد مقرها في كوكس بزار من أجل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من مستمعيها من الروهينغا النازحين قسراً في المنطقة. وفي هذه العروض، سعت الآلية إلى نقل رسالة بخصوص الإنجازات التي يمكن أن يتوقعها منها الروهينغا، والأهم من ذلك، بخصوص ما لا يندرج في نطاق ولايتها ولا يمكن توقع إنجازه في الواقع. وعلاوةً على ذلك، سعت الآلية، من خلال الحوار مع جماعات الضحايا، إلى تحسين فهم رغباتهم وشواغلهم. وتمثلت الرسالة التي كرَّرها الضحايا في أنهم يأملون أن تتوافر الظروف المواتية لعودتهم الآمنة إلى ديارهم في ميانمار.

48- وتبيَّن أن موقع الآلية الشبكي منبر فعال جداً لنشر المعلومات في الوقت المناسب وتقديم إجابات على الأسئلة المتداولة. فهو متاح لمجموعة من الجماهير باللغتين الإنكليزية والميانمارية (البورمية). ويتضمن الموقع أيضاً معلومات في شكل صوتي بلغة الروهينغا. وتُبرز النشرة التي تعدها الآلية حوالي ثلاث مرات في السنة المستجدات المؤسسية وجهود التوعية. وتعرض الآلية هذه النشرة على

موقعها الشبكي وتُعمِّمها على نطاق واسع بحيث تبقى جماعات المجتمع المدني والدول الأعضاء والجهات المعنية الرئيسية الأخرى على علم بأنشطتها. وتشكل منصات وسائل التواصل الاجتماعي، التي تُستهلك موادها على نطاق واسع داخل ميانمار وفي الشتات، وسيلة أساسية لتبادل المعلومات. ويتابع صفحة الآلية على فيسبوك أكثر من 000 70 شخص يعيدون نشر رسائل الآلية على منصات أخرى. ولأن ولاية الآلية معقدة ومستهدَفيها الرئيسيين يتكلمون مجموعة متنوعة من اللغات ولديهم مستويات متفاوتة من الإلمام بالقراءة والكتابة، فمن الضروري أن تكون المعلومات المتعلقة بالآلية سهلة الفهم وقابلة من حيث الشكل للتبادل عبر قنوات الاتصال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، ستُبسِّط الآلية رسائلها وستقدمها في أشكال بصرية وسمعية لضمان إمكانية الاطلاع على محتواها وتَذكُّره وتبادله.

49- وقد عملت الآلية بنشاط مع جماعات المجتمع المدني من خلال اجتماعات حضورية وافتراضية. ويسَّر ذلك الحوار الجاري وعزز فهم ولاية الآلية، مما ساعد في إرساء الثقة في عملها وضمان زيادة مستوى التعاون معها. وشاركت الآلية أيضاً في أنشطة عامة نظمتها دول أعضاء وثلة من منظمات المجتمع المدني بشأن مواضيع متعلقة بالعدالة والمساءلة في ميانمار. وواصلت الآلية استخدام منصات التواصل العامة الخاصة بها لتوضيح أهمية وسائل الاتصال الآمنة في ضمان سلامة وأمن أصحاب المصلحة وموظفي الآلية على حد سواء، وكفالة سرية المعلومات المتبادلة أو التزامات الآلية.

50- ويستمر الاهتمام الإعلامي والعام بعمل الآلية. فقد قامت وسائط إعلام عالمية وإقليمية ووطنية مؤثرة، منها وسائط الإعلام المتاحة باللغات المستخدمة في ميانمار، بتغطية منتظمة لمقابلات الآلية ونشراتها الصحفية وبياناتها وإحاطاتها الإعلامية، بلغ مداها جماهير عريضة. وعلى وجه الخصوص، حظيت إحاطة إعلامية للأمم المتحدة قدمها رئيس الآلية في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 بتغطية واسعة النطاق وردود فعل إيجابية من قِبل وكالات الأنباء العالمية ووسائط الإعلام الرفيعة المستوى.

رابعاً- الدعم التشغيلي والإداري

51- أحرزت الآلية، وهي تبدأ العام الرابع من عملياتها، تقدماً مهماً في إنشاء المجموعة الكاملة من النظم التشغيلية والإدارية لتمكينها من تنفيذ أولوياتها الأساسية. وتشمل هذه النظم مسائل متصلة بإدارة وتكنولوجيا المعلومات، وبحماية الشهود والضحايا ودعمهم، والأمن، والتوظيف، بما في ذلك المساعدة اللغوية.

التكنولوجيا والبنية التحتية

52- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الآلية ترسيخ تكنولوجياتها الأساسية والمتخصصة وبنيتها التحتية لمعالجة المعلومات والأدلة التي تتلقاها وتجمعها. وواصلت الآلية شراء وتشغيل برامجيات ومعدات إضافية ضرورية لتيسير معالجة سجلها وإدارته واستعراضه وتحليله. وأقامت الآلية شراكات مع مراكز الحوسبة والبيانات التابعة للأمم المتحدة للاستفادة من الأدوات والمنصات القائمة واعتمادها لتمكينها من جمع كم هائل من المعلومات والبيانات وحفظه وتحليله، مع ضمان إمكانية الوصول إليه على الدوام، بما في ذلك في المواقع النائية. وطورت الآلية حلولاً مصممة خصيصاً لاستخراج البيانات من مجموعة متنوعة من تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي والمراسلة وحفظها. وعلاوةً على ذلك، اقتنت الآلية منصات سحابية متعددة آمنة لتعزيز قدراتها في مجال الطب الشرعي. وقد مكنت هذه الحلول والمنصات الآلية من جمع وتحليل بيانات إضافية على نحو لم يكن ممكناً من قبل. ومع استئناف الآلية أنشطة التحقيق الميدانية، تشكل تكنولوجيا المعلومات وإدارتها وأمنها عناصر أساسية لضمان تمكُّن أفرقة التحقيق من التواصل على نحو موثوق به ومن الوصول إلى نظام الآلية لإدارة المعلومات المخزنة إلكترونياً

والمعلومات والبيانات الواردة فيه، تبعاً لما تقتضيه عملياتها من متطلبات السرية والأمن. وفي هذا الصدد، اقتنت الآلية لوازم السفر وأجهزة الاتصال لدعم بعثاتها الميدانية.

حماية الشهود ودعمهم

53- واصلت الآلية تعزيز قدراتها في مجال دعم الشهود وحمايتهم لضمان تمتُّع الضعاف منهم بالحماية وحصولهم على الخدمات النفسية – الاجتماعية على نحو يتسق مع ولاية الآلية ومع نهج محوره مصلحة الضحايا والناجين. ومع توسيع الآلية نطاق تفاعلاتها مع الشهود، ولا سيما الضحايا منهم، واجه محققوها التحدي المتمثل في جمع أدلة الإثبات المفصلة وفقاً لأعلى المعايير في التحقيقات الجنائية، مع ضمان حصول الشهود المصابين بصدمات نفسية في نفس الوقت على الدعم النفسي – الاجتماعي اللازم قبل تعاملهم مع الآلية وأثناءه وبعده. وعززت إضافة قدرات مكرسة لدعم الشهود قدرة الآلية على تطبيق نهج محوره مصلحة الناجين في جميع تعاملاتها مع الشهود. واستناداً إلى أفضل ممارسات الآليات الدولية للمساءلة الجنائية، تعكف الآلية على وضع إجراءات تشغيل موحدة، فضلاً عن خدمات لحماية الشهود ودعمهم مصممة وفقاً للسياق المحدد لأنشطتها. وفي إطار التحضير لأنشطة التحقيق في مواقع مختلفة، تعمل الآلية مع مختلف الشركاء على أرض الواقع لتحديد وتطوير مسارات الإحالة من أجل ضمان التدخلات الآمنة والدعم المستمر للشهود الذين تتعامل معهم.

54- ووضعت الآلية أيضاً نهجاً شاملاً لحماية الشهود على أساس المساعدة التي قد تتلقاها من الدول الأعضاء وغيرها من الشركاء لدعم تنفيذه بفعالية. وأخيراً، تعبئ الآلية، لتكميل قدراتها القائمة المحدودة، موارد خارجة عن الميزانية لكي تتمكن من إحالة الشهود الذين يحتاجون إلى المساعدة الطبية و/أو النفسية – الاجتماعية إلى من يستطيعون تقديم هذه الخدمات إليهم بكفاءة، ومن تلبية ما يحتاج إليه من الدعم الشهودُ أو مقدمو المعلومات المعرضون لخطر شديد.

الأمن المادي

55- تدمج الآلية احتياجات الأمن المادي واعتباراته في جميع جوانب عملياتها. ويدعم موظف التنسيق الأمني التابع للآلية موظفيها في جميع أنشطة جمع المعلومات وتحليلها وتبادلها. وأنشأت الآلية قنوات اتصال قوية مع كيانات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المتعاونين الأمنيين على الصعيد الميداني لدعم التخطيط للبعثات الميدانية المقبلة وتنفيذها. وبالتشاور والتنسيق مع الجهات الفاعلة الأمنية في الأمم المتحدة، تجري الآلية تقييمات للمخاطر الأمنية لتحديد التهديدات والمخاطر المرتبطة بأنشطتها أو بعثاتها؛ وتكفل الإشراف والدعم التقنيين المتعلقين بالسفر؛ وتضع وتُدير نظاماً داخلياً للتصاريح الأمنية للسفر، يشمل تتبع البعثات؛ وتنسق حالات الطوارئ، بما في ذلك عمليات الإجلاء الطبي.

التوظيف والقدرات المتخصصة

56- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ضاعفت الآلية، باقترابها من بلوغ أقصى مستوياتها في مجال التوظيف، جهودها لتعيين الموظفين على وجه السرعة وفقاً لجدولها الزمني واستراتيجيتها الموضوعية في هذا المجال. ودأبت الآلية على إعطاء الأولوية لتعيين الموظفين الذين لديهم مجموعة متنوعة من الخبرات والتخصصات في التحقيقات الجنائية والملاحقات القضائية. وتولي الآلية، تماشياً مع اختصاصاتها، الاعتبار الواجب لتمثيل مختلف التقاليد القانونية وللتنوع الجغرافي والتوازن بين الجنسين والخبرات الإقليمية والمهارات اللغوية ذات الصلة. وكما ذُكِر أعلاه، واصلت الآلية تعزيز قدراتها، ولا سيما في مجال الخبرات المتخصصة للغاية مثل جمع وتحليل المعلومات المفتوحة المصدر والمعلومات المالية والتحقيق في الجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم التي تُرتكب ضد الأطفال وتلك التي تمسهم.

57- ومع مواصلة الآلية توسيع نطاق أنشطتها لجمع المعلومات وتحليلها، يزيد حجم المعلومات والأدلة التي في حوزتها التحديات الناشئة عن الاحتياجات المتصلة باللغات، وبخاصة فيما يتعلق بالمواد المتاحة في أصلها بمختلف اللغات المستخدمة في ميانمار. ولمواجهة هذه التحديات، تتخذ الآلية خطوات ملموسة لزيادة قدراتها ومستوى دعمها في مجال اللغات، حيث تقيّم باستمرار احتياجاتها اللغوية الداخلية لتحديد أشكال الدعم والأدوات الأكثر ملاءمة في هذا الصدد، وعند الاقتضاء، لنشر حلول تكنولوجية مبتكرة، بما في ذلك أدوات الترجمة القادرة على التعلم الآلي. وتسعى الآلية أيضاً إلى مواصلة تحسين قدراتها الداخلية في مجالي الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية، بغية دعم بعثات التحقيق وغيرها من الأنشطة.

58- وتقوم الهياكل التشغيلية والإدارية للآلية على مجموعة شاملة من السياسات والبروتوكولات والإجراءات التأسيسية، تغطي طائفة واسعة من الأنشطة، منها التحقيقات، وإدارة وتكنولوجيا المعلومات، وتصنيف المعلومات الحساسة ومعالجتها، والتخطيط للبعثات ودعمها، وحماية الشهود ودعمهم، والأمن، والإدارة. وتشكل هذه السياسات والإجراءات جزءاً من مجموعة أدوات جد متكاملة تكفل المساءلة واتساق الممارسات عبر أنشطة الآلية. وحيثما ينطبق ذلك ويناسب سياق الآلية، فهي تتبنى أيضاً وتستوعب الممارسات الجيدة لآليات المساءلة الدولية الأخرى المماثلة.

خامساً- التحديات ومجالات الدعم الإضافي

59- تحتاج الآلية، للاضطلاع بولايتها، إلى كامل التعاون والالتزام من جانب الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة لإحراز التقدم في عملها الموضوعي، ولإجراء مقابلات مع الشهود في مواقع مختلفة، وزيادة محتوى سجلها من الشهادات القيمة من حيث الطب الشرعي حتى تتمكن من مواصلة المساهمة في الإجراءات الجارية أمام المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية والمحاكم الأخرى ذات الصلة بولايتها.

60- وهذا الدعم مطلوب بصفة خاصة للتغلب على التحديات المستمرة التي تؤثر على قدرة الآلية على جمع المعلومات ومقابلة الشهود والعمل في أراضي الدول الأعضاء، ولا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث يوجد معظم مقدمي المعلومات والشهود. ودأبت السلطات في ميانمار على منع الآلية من الوصول إلى أراضيها، مما حال دون إجراء تحقيقات ميدانية في هذا البلد الذي ارتُكبت فيه الجرائم المزعومة. وفي هذا السياق، سيشكل تعاون الدول الأعضاء الأخرى ودعمها عاملاً حاسماً في نجاح جهود الآلية. وفي أعقاب استيلاء الجيش على السلطة في شباط/فبراير 2021، ساهم تفاعل الديناميات المحلية والإقليمية والدولية المعقَّد كذلك في زيادة التحديات المطروحة في هذا الصدد.

61- وبالإضافة إلى ذلك، لا تتوافر دائماً، حتى في الدول التي أبدت دعمها القوي لعمل الآلية، الإجراءات القانونية والتنظيمية الداخلية اللازمة لتيسير وصول الآلية إلى أقاليمها. وترحب الآلية بما قطعته عدة دول أعضاء من التزامات بالتعجيل باعتماد أطرها القانونية للتعاون مع الآلية التي يجري وضعها في الوقت الراهن والموافقة عليها في الوقت المناسب. وإذ تُقدر الآلية تقديراً كبيراً تعاون بعض الدول الأعضاء العملي والاستباقي، فهي ترى أن تعاون جميع الدول الأعضاء ضروري لاضطلاعها بفعالية بولايتها التي حددها مجلس حقوق الإنسان وأقرتها الجمعية العامة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، ستواصل الآلية بذل جهود متضافرة لتعزيز التعاون مع الدول الأعضاء حتى تتمكن من الحصول على المعلومات والوصول إلى الشهود والعمل في المزيد من الأقاليم. وستواصل الآلية أيضاً جهودها المنتظمة للعمل مع سلطات ميانمار بالتماس تعاون هذه السلطات معها في تنفيذ ولايتها.

62- ولأن الآلية زادت إلى حد كبير مستوى عملها مع الشهود، فقد صار ضمان سلامة الشهود المحتملين وأمنهم أيضاً شاغلاً أساسياً وملحاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. والآلية على اتصال بالعديد من الشهود المحتملين الذين لديهم على ما يبدو معلومات موثوقة يمكن أن تعزز التحقيقات في الجرائم التي تندرج في نطاق ولايتها. غير أن أكثر الأدلة تفرداً وأهمية توجد في حوزة فئة من الشهود تُسمى "المطلعون". ولدى بعض هؤلاء الشهود معلومات تكتسي قيمة عالية جداً فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى ضمان المساءلة عن الجرائم الدولية الخطيرة في ميانمار، وهم معرضون لخطر الأذى الشديد جداً. وقد وضعت الآلية نهجاً شاملاً لحماية الشهود، وهي تعمل مع الدول المتعاونة ومنظمات دولية أخرى من أجل التنسيق وتحديد المساعدة والحصول على خدمات مأمونة وجيدة. وسيشكل تعاون مجموعة أوسع من الدول ودعمها لعمليات الآلية عاملاً حاسماً في نجاح هذه الجهود.

63- وعلى غرار ذلك، فمن الضروري، كي تفي الآلية بولايتها، العمل مع ممثلي المجتمع المدني المهتمين بقضايا العدالة والمساءلة المتصلة بميانمار، وكذلك الأفراد الذين يمكنهم تقديم معلومات إلى الآلية. ومن العوامل الحاسمة في هذه الجهود زيادة التفاعلات الشخصية لبناء الثقة وزيادة مستواها في قدرة الآلية على المساهمة في إجراءات المساءلة الجنائية الدولية. وبعد تخفيف القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، التي قلصت التفاعلات الشخصية، ستبدأ الآلية منتدى منظماً ومنتظماً يجمع المعنيين من الأفراد والمنظمات لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات.

سادساً- خلاصة

64- أحرزت الآلية خلال ثلاث سنوات تقدماً ملموساً في تعزيز أنشطتها المتعلقة بالتحقيقات وإرساء البنية التحتية التأسيسية والأساسية التي تمكنها من تنفيذ ولايتها على المدى الطويل. واغتنمت الفرص وواجهت التحديات بنفس الحزم، حيث تكيَّفت بسرعة مع التطورات السياقية الجديدة، وعدَّلت أساليب عملها، واعتمدت نهجاً استراتيجياً في تخصيص مواردها الهزيلة.

65- وإذ تواجه الآلية التحديات المتزايدة وتستفيد من الزخم الذي حققته، فستواصل استخدام جميع الاستراتيجيات والابتكارات الممكنة لجمع الأدلة والتحقق منها من أجل إعداد ملفات قضايا قوية يمكن أن تيسر العدالة للشعب في ميانمار. ولتحقيق هذه الغاية، ستواصل الآلية زيادة عدد المقابلات مع الشهود وغيرهم من الأفراد المعنيين في مواقع مختلفة، والسعي إلى تعزيز التعاون والعمل مع الدول لتتمكن من الاضطلاع بأنشطة جمع المعلومات، ولا سيما في دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتنفيذ برنامج قوي لحماية الشهود ودعمهم، ونشر التكنولوجيات والبرمجيات المتقدمة لدعم عملياتها المعقدة لجمع المعلومات وتحليلها، بما في ذلك استعراض ومعالجة الكم الهائل المتاح من الوثائق والمواد الرقمية ومحتويات وسائل التواصل الاجتماعي. ولا يزال من الأهمية بمكان منح الآلية، على نحو ما دعا إليه مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، إمكانية الوصول بلا قيود إلى أراضي ميانمار وأراضي الدول الأعضاء الأخرى التي يوجد فيها شهود وأدلة، وتمتيعها بالمرونة التي تحتاج إليها في مجالات التوظيف والموقع الجغرافي وحرية العمل حتى تتمكن من تنفيذ ولايتها بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

66- وسيبقى التعاون الكامل والمجدي من جانب جميع أطراف المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أمراً أساسياً. فلن تتمكن الآلية، بدون هذا الدعم، من الوفاء بولايتها على نحو كامل ومن الاضطلاع بدورها في تيسير ودعم الإجراءات الجنائية التي تعزز المساءلة وتساعد في تحقيق العدالة إلى حد ما لشعب ميانمار.